

## قرار محكمة النقض

رقم 1/282

الصادر بتاريخ 16 مارس 2023

في الملف الإداري رقم 2022/1/4/3444

طعن بالنقض - ممارسته مرتين - أثره

من المبادئ القانونية أن الطعون في الأحكام لا تمارس إلا مرة واحدة. والبيّن من وثائق الملف أن الطالب سبق له أن طعن بالنقض في نفس القرار الإستئنافي، وبالتالي يكون الطالب قد إستنفذ حقه في طلب نقض القرار المطعون فيه، ويبقى الطلب غير مقبول.

عدم قبول الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 2022/05/31 من طرف الطالب المذكور أعلاه بواسطة نائبه الأستاذ عبد الوهاب (م) الرامي إلى نقض القرار عدد 6997 الصادر بتاريخ 2021/12/20 في الملف رقم 2021/7205/451 عن محكمة الإستئناف الإدارية بالرباط.

وبناء على جواب الوكيل القضائي للمملكة بصفته هذه ونائبا عن الدولة المغربية ووزير الداخلية والمدير العام للأمن الوطني المدلى بالأعلى في 2023/02/08 رامية إلى عدم قبول الطلب شكلا وبرفضه موضوعا.

وبناء على المرافعة الشفوية المقدمة من طرف نائبي الطالب الأستاذين محمد (ق) وعبد الوهاب (م) بتاريخ 16 مارس 2023 رامية إلى الحكم وفق الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية ولاسيما الفصلين 353 وما بعده.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 2023/02/16.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/03/16.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد عبد السلام نعناي تقريره في هذه الجلسة والإستماع

إلى مستنتجات المحامي العام السيد حسن تايب.

## وبعد المداولة طبقا للقانون

### في الموضوع:

حيث يؤخذ من وثائق الملف، ومحتوى القرار المطعون فيه أنه بتاريخ 2020/12/16 تقدم محمد (ت) (الطالب) بمقال أمام المحكمة الإدارية بفاس عرض فيه: أنه كان يشغل منصب عميد شرطة بتازة الدائرة الأولى إلى أن فوجئ بإحالته على المجلس التأديبي المنعقد بتاريخ 2020/07/21 لإرتكابه بعض المخالفات المهنية التي ينفیها جملة وتفصيلا، فتقرر منعه من مزاوله مهامه بدون أن يبلغ بأي قرار تأديبي متخذ في حقه، بعله أنه تم عزله وإحالته على التقاعد الحتمي، مما يكون معه قرار منعه من مزاوله عمله مشوبا بخرق القانون والشطط في إستعمال السلطة، وإنعدام التعليل، وإلتمس الحكم بإلغاء قرار العزل المتخذ في حقه مع ما يترتب عن ذلك قانونا، وإرجاعه إلى عمله وتسوية وضعيته الإدارية، وبعد تمام الإجراءات قضت المحكمة برفض الطلب، إستأنفه الطاعن أمام محكمة الإستئناف الإدارية بالرباط، التي بعد إستيفائها للإجراءات قضت بموجب قرارها المشار إلى مراجعه أعلاه بتأييد الحكم المستأنف، وهو القرار المطعون فيه بالنقض.

### في شأن قبول الطلب:

حيث دفع المطلوبون في النقض بأنه سبق لطلب النقض أن تقدم بواسطة نائبيه الأستاذين محمد (ق) وعبد الرحيم (ع) بعريضة نقض ضد نفس القرار عدد 6997 الصادر بتاريخ 2021/12/20 في الملف رقم 2021/7205/451 عن محكمة الإستئناف الإدارية بالرباط، وفتح لهما الملف رقم 2022/1/4/3827 والملف رقم 2022/1/4/3828، وأن الطعن لا يمارس إلا مرة واحدة، مما يناسب عدم قبول الطلب.

حيث إن من المبادئ القانونية أن الطعون في الأحكام لا تمارس إلا مرة واحدة.

وحيث تبين من وثائق الملف أن محمد (ت) (الطالب) سبق له أن طعن في نفس القرار الإستئنافي موضوع الطعن بتاريخ 2021/07/18 بالنقض بواسطة الأستاذ محمد (ق) وفتح له الملف رقم 2022/1/4/3827، وبالتالي يكون الطالب قد إستنفذ حقه في طلب نقض القرار المطعون فيه، ويبقى الطلب غير مقبول.

### لهذه الاسباب

قضت محكمة النقض بعدم قبول الطلب وتحميل رافعه الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا اعلي، والمستشارين السادة: عبد السلام نعناني مقررا، نادية

للوسى، فائزة بالعسري، حسن المولودي وممحر المرامي العام حسن تايب وممساعدة كاتبة  
الضبط السيدة هدى عدلي.



المملكة المغربية  
المجلس الأعلى للسلطة القضائية  
محكمة النقض